الرئيس وواحدية الوطن

مها السيد

الـرئـيـس

علي عبدالله صالح

وواحـديـة الـوطـن

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الرئيس

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

المحبة .. التسامح .. الخير
الشجاعة .. الحكمة .. العدل
من صفاته ..

فلنتعلم منه
لنكن أمة توحدت في قائد جعل
خيارها أن تحكم نفسها بنفسها
أنه رائد الديمقراطية والتنمية
القائد الرمز
"علي عبد الله صالح"

الإهـــداء

إلى الشعب اليمني العظيم..

وإلى الرجال والنساء الذين ضحوا بأغلى ما يملكون .. ارواحهم في سبيل أن تنعم اليمن بالحرية والوحدة والديمقراطية والتقدم.

وإلى الرجال والنساء الذين يعملون اليوم بكل إخلاص وتفان ونكران للذات في سبيل أن تنعم الأجيال القادمة بوطن تسوده المحبة ويقاس الفرد فيه بعطائه وإبداعه .. وطن المعرفة والخيال والابتكار والتكتولوجيا وطن الحرية و الديمقراطية وطن المحبة والتسامح..

وإذا كان من اهداء خاص فهو لوالدي حسين السيد محمد الذي علمني ورباني على المحبة والقيم النبيلة السامية وعلمني حرية الاختيار بعقل متفتح ينبذ التعصب وضيق الأفق.

مها السيد

شكر وتقدير

منذ مايقارب السنتين بـدأت كتابة اولى مقالاتي " الديمقراطية ان نقبل الذي نبغض من اجل حماية الذي نحب " وكذا " التعديلات الدستورية وحكمة القائد " في الصحيفة، المميزة الرائعة (٢٦ سبتمبر) الذ ي أخص بالشكر رئيس تحريرها الاستاذ القدير العميد الركن/ علي الشاطر الذي شجعني على مواصلة الكتابة واعطاني حيزاً متميزاص في صفحاتها.

كذلك اتقدم بالشكر لصحيفة (١٤ اكتوبر) التي نشرت لي تباعاً بقية المقالات والدراسات برعاية مدير تحريرها الاستاذ / علي حسين.. الذي كان موجهاً ومنصحاً.

والشكر موصول للاخوين كمال باوزير وزميله توفيق ، اللذين ساعداني في الصف الاليكتروني واعادة التصحيح.

والشكر الجزيل لادارة صندوق الرعاية الاجتماعية ممثلة بالاستاذ/ ناصر عليوه مدير صندوق الرعاية فرع عدن والاستاذ القدير/ منصور الفياضي المدير التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية لدعمهم وتشجيعهم المتواصل لي.

كما اشكر كل الذين ساعدوني لاخراج هذا العمل ومن بينهم الأستاذ عبد الوكيل السروري رئيس مركز المعلومات والخدمات الثقافية والانسانية زوجي العزيز نصر صالح عبدالواسع وصديقتي العزيزة سعاد الشرفي التي راجعت المواد لغوياً وكانت لي نعم الصديقة وعلى تقديمها الجميل للكتاب فتحية لهم جميعاً وليعذرني من لم اذكر اسمه.

مها السيد

تقديم

بعد أن اطّلعت على مخطوطة كتاب الصديقة والكاتبة مها السيد (الرئيس علي عبدالله صالح وواحدية الوطن) لا يسعني إلا أن أبدي إعجابي بالكتاب والأفكار الموضوعية الي تضمنتها المقالات الواردة فيه.

لقد استطاعت الكاتبة أن تقرأ التاريخ السياسي المعاصر لليمن وللرئيس القائد علي عبدالله صالح منذ انتخابه في السابع عشر من شهر يوليو ١٩٧٨م رئيساً للجمهورية وعلى مدى ربع قرن قراءة سياسية جادة وموضوعية فيها من الشفافية والحيادية على الرغم من عدم إخفاء إعجابها بتجربة القائد من منظور وزاوية تبدو من وجهة نظري جديدة لقد برهنت الكاتبة وبرؤية علمية عقلانية مدى اتساق ونسق أفكار الرئيس مع ممارسته العملية على أرض الواقع اليمني في جملتها الاستشراقية إن الرئيس لم يعد السلطة والتمسك بها هاجسه بل أن سعية الحثيث تسليم السلطة للشعب على قاعدة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطه في إطار مجتمع التعدديه الحزبيه والمؤسسات الأهلية والمدنية وحرية التعبير واشارت في سياق المقالات ان الفكرة الجوهرية في الخطاب السياسي للرئيس هي ربط الدولة المدنية الحديثة بالديمقراطية.

إن فكرة تحديث مؤسسات الدولة التي اخذ الرئيس يعمل وبصدق على تحقيقها رغم الصعوبات التي تواجهه مسألة هامة في تاريخ مسيرة القائد قرأتها الكاتبة من كافة جوانبها وأبعادها.

كما أن ربطها لفكرة واحدية الوطن برؤية القائد وإيمانه بالتعددية والخيارات السلمية بعيداً عن العنف والتناحر ونبذ التطرف و الغلو مكنه من تثبيت السلطة السياسية عن طريق التفويض السيادي في الانتخابات والاحتكام إلى صناديق الإقتراع السري والعمل بنظام الأغلبية وفق القواعد المتفق عليها في الدستور لقد أشارت إلى أهمية محاربة الفساد وتفعيل مؤسسات النظام والقانون التي نادى بها القائد منذ اللحظه الأولى لتوليه رئاسة الجمهورية اليمنية مشيرة إلى أن مسألة إزالة الفساد لا تتم بعصا سحرية إنما كما يقول الرئيس بمزيد من الديمقراطية وتوسيع صلاحيات الحكم الأمر الذي

تنبه له الرئيس مبكراً وطالب بسرعة انجاز مشروع السلطة المحلية التي في صيرورة حركتها ستكبح جماح الفساد وستكون الجهاز التنفيذي والرقابي على إدارة شئون المحافظات مباشرة كسلطات منتخبه ومحاسبة امام ناخبيها.

لقد طالبت الكاتبة مها في مقالها الرائع "الديمقراطية أن نقبل الذي نبغض من أجل حماية الذي نحب" أجهزة الإعلام الرسمية أن تكون محايدة وأن تكون في خدمة الوطن وأن تكون بمستوى شفافية القائد الرئيس علي عبد الله صالح وأن تترجم طموحات الشعب بعيداً عن التعصب لحزب أوجهه أو قوى سياسية بعينها ووضعت جملة من الملاحظات حول الصحة والتعليم والاقتصاد والإدارة وحماية البيئة.

إن الدعوة لبناء الدولة المدنية الحديثة اخذت المحور الرئيسي في مقالاتها هذا المحور الذي لا يزال وحتى اللحظة يضعه القائد في صدارة مهامها الوطنية بعد أن حقق الوحدة والديمقراطية وفتح الباب واسعاً للتنمية الوطنية الشاملة.

إن الكتاب يسأل العقل اليمني على ضوء رؤية الرئيس ان التفكير السليم جزء من البحث عن الحقيقة التي لا يمتلكها شخص بعينه أو حزب أو جماعة بقدر ما هي أسئلة الحوار الحر المتمثل في حرية التعبير المشروط فقط بمنطقة وكان السؤال الأول كيف يتم الوصول إلى السلطة المتداولة سلمياً بشرطها الذي وضعه الرئيس في حديثه الرمضاني في عدن عن طريق تنافس البرامج أي ان على الأحزاب ان تضع برامج فيها من الواقعية وفيها من الطموحات الحالمة في توازن يتيح للناخب اختيار البرنامج الذي يحقق مصالحه إن النتيجة التي نخلص منها في هذا الكتاب مفادها أن الرئيس علي عبد الله صالح ومنذ وقت مبكر اختار لشعبه الطريق الديمقراطي الذي اتخذه بوعي وادراك عميقين أن لا تقدم لوطن دون وحدته ولا وحدة دون دولة قوية ولا دولة قوية دون ديمقراطية ولا ديمقراطيةدون حرية وتعددية ولا تعددية دون تداول سلمي للسلطة فتحمل المسؤولية وبشجاعة وبصيرة نافذة وبعقلية متجددة لتحقيق الاهداف الوطنية السامية والنبيلة للشعب اليمني.

إن الكتاب في نظري رسالة يمنية لأمريكا وأوروبا ولدول الغرب والشرق والمانحين لنجاح التجربة الديموقراطية في اليمن التي تعتبر صمام امان في ظل الاختلالات العالمية للشرعية الدولية التي حتماًستعود إليها البشرية قريباً جداً.

سعاد الشرفي

تقديم الطبعة الثانية

من الثابت القول أن الحديث عن علي عبدالله صالح هذا القائد التاريخي الفذ والفارس العربي الهمام ، وماحققه من إنجازات عملاقة منذ تسلمه مقاليد الحكم في ١٧ يوليو ١٩٧٨م وحتى الآن لا يمكن حصره في كتاب . ومن الصعب على باحث بمفرده أن يحصي تلك الانجازات والتحولات الكبيرة التي شهدها الوطن خلال ربع قرن.

ولذلك ، فإن كل ما صدر من دراسات وكتب حتى الآن ، وإن كانت قد تناولت بعض الجوانب المضيئة في هذه المسيرة الخيرة التي يقودها فخامة الرئيس علي عبد الله صالح بحكمة وحنكة ، لكنها في النهاية لم تلم بكافة هذه الجوانب.

وهذا الكتيب الذي بين أيدينا الآن الذي يعد باكورة إصدارات الكاتبة الصحفية المتميزة مها السيد يأتي في إطار تلك المحاولات إنصافاً لهذا الزعيم الوطني والمناضل الجسور الذي وعد فأوفى ، وتحدث فصدق ، وأؤتمن ولم يخن.

والكتيب الذي حمل عنوان "الرئيس وواحدية الوطن" ، إحتوى عدة مقالات للكاتبة تناولت فيها بقراءة موضوعية محايدة التحولات الهائلة التي شهدها الوطن في المجالات السياسية والاجتماعية والتنموية وغيرها إضافة إلى الإنجازات الديمقراطية المتتالية المعززة بالانتخابات النيابية في دوراتها الثلاث ٢٠٠٣ , ١٩٩٧ , ١٩٩٣ ، وانتخابات المجالس المحلية ٢٠٠١م والانتخابات الرئاسية ١٩٩٩م التي لم تشهد اليمن مثيلاً لها في تاريخها.

وفي كل ذلك حاولت الكاتبة توخي الموضوعية والشفافية وإثبات وقائع وحقائق

قائمة وواضحة لا ينكرها إلا من اعتادوا النظر إلى الأشياء بعيون سوداوية وهم والحمدلله لا يمثلون شيئاً أمام الالتفاف الشعبي الواسع والحب الكبير الذي يتمتع به فخامة الرئيس ، وهو ماجعل الكاتبة تطرح عدة أسئلة في البداية مثل:

لماذا كل هذه الثقة والحب للقائد؟

ولماذا تحمل المسؤولية في عام ١٩٧٨م؟

وهل بالفعل انجز المهام الذي تعهد بانجازها؟

وكأنها بذلك أرادت أن تثبت للقارئ أنها باجاباتها على هذه الأسئلة لاتنقل رأياً شخصياً رغم إيمانها بذلك حيث تقول "لم أكن أفكر في تمجيد وتعظيم الرئيس رغم أنه يستحق ذلك" .

وإنما هي حالة عامة إتفق فيها جميع أبناء الوطن على حب الرئيس ومبادلته الوفاء بالوفاء.

وبالعودة إلى الإنجازات التي حققت للوطن خلال الفترة المنصرمة من عهد علي عبدالله صالح الميمون بإذن الله نرى بأن ربع قرن من هذا العطاء الدافق يفرض علينا كباحثين ومفكرين وكُتاب أن ننصف هذا الزعيم الوطني الذي استطاع بحكمته ونفاذ بصيرته ، وبوفائه لشعبه أن يقفز باليمن قفزات كبيرة متخطياً كل الصعاب والتحديات وحقق ما كان يعد أحلاماً.

العميد الركن/

علي حسن الشاطر

مدير دائرة التوجيه المعنوي

مدخل

عندما طرأت لي فكرة إعداد هذا الكتيب المتواضع لم أكن افكر في تمجيد وتعظيم الرئيس علي عبد الله صالح رغم أنه يستحق ذلك وأكثر، واذا بدا شيء من ذلك بغير تعمد فهو في سياق الموضوع، فالرئيس علي عبد الله صالح ليس شخص عادي وعدم عاديته جاءت من التفويض السيادي المقرون بالمحبة والثقة اللتين حصل عليهما من الشعب حين انتخب بالأغلبية المطلقة لهذا اصبح ممثل الأمة ورمزها الوطني وممثل لطموحاتها في التقدم والتطور.

وهذا هو موضوع الكتيب ... والأسئلة الملحة.

لماذا كل هذه الثقة والحب للقائد؟

لماذا تحمل المسؤولية ؟ وهل بالفعل انجز المهام التي تكفل طواعية بتنفيذها كزعيم وقائد ؟

وهل وضع القائد استراتيجياته القريبة والبعيدة المدى والتكتيكات المؤدية إليها؟

وما مدى شفافيته وجرأته ومثابرته، وصبره في مواجهة المستجدات والتحديات المحلية والعالمية ؟ وكيف عالج أبرز الصعوبات التي واجهت الشعب اليمني وفي أحلك الظروف ؟ وما هي أفكاره ورؤاه وأحلامه ؟

هذا ما سنعرفه في هذا الكتيب المتواضع الذي آمل أن يحظى برضى القارئ الكريم.

والله الموفق...

مها السيد

الديمقراطية
أن نقبل الذي نبغض
من أجل حماية
الذي نحب ..!

الديمقراطية أن نقبل الذي نبغض من أجل حماية الذي نحب ..!

((تعود عبارة الديمقراطية إلى القرن الخامس قبل الميلاد استخدمها اليونانيون بدمج عبارتي "الديموس" وتعني: الشعب و"كراتيا" وتعني: الحكم أي حكم الشعب))

اعتقد أن عدداً غير قليل ممن لهم علاقة أو معرفة بالعلوم السياسية والقانونية ونظرية العقد الاجتماعي (الحق السياسي) والمبادئ الأخلاقية أو الدساتير كأساس لحكم و إدارة الشعوب يعرفون- كإفتراض- أن الديمقراطية لعبة (سياسية) يمكن لأي شعب من الشعوب إن كان في حدود دولة قطرية أو قومية أن يلعبها بشرط ان يتفق ويصادق على القواعد و القوانين المنظمة لها لتصبح ملزمة للجميع، والشعب اليمني في إطار الوجود الإنساني الاجتماعي من حقه ان يلعب لعبة الديمقراطية التي سبق إن مهد ووضع قواعدها وشروطها القائد الحكيم الرئيس علي عبدالله صالح في الدستور والتعديلات الضرورية الملحة التي تم الاستفتاء عليها في العشرين من فبراير ٢٠٠٠ م ليصبح الدستور و القوانين أكثر استجابة

للعملية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وحقوق الانسان التي تشهدها اليمن و ضمان الاستقرار السياسي والتداول السلمي للسلطة وحماية الحريات لمعرفته بأن الديمقراطية بدون الحرية لا معنى لها، والحرية بدون دولة القانون ومؤسساتها السيادية القوية والأخلاق العامة والقيم والمبادىء السامية فوضى، ولكي يكون للعملية الديمقراطية وجوداً حقيقياً لابد أن تشتمل على هذه الحقوق، التعبير الحر والتنظيم السياسي و المعارضة و انتخابات حرة نزيهة و بالذات الحرية الشخصية التي لا تتناقض والمصلحة العامة بشرطها الاساسي عدم استخدام العنف و القوة لحل القضايا والمنازعات التي تنشأ أو تواجه الأفراد أو الجماعات الأمر الذي يتطلب بالضرورة وجود دولة مدنية حديثة تستجيب وتتفاعل مع مستجدات العصر دولة تحمي العملية الديمقراطية وتحقق الأمن والسلم الاجتماعي وترعى المصالح المشتركة لكافة أبناء الشعب اليمني ... دولة تحكم عن طريق مبدأ الأغلبية الذي يمكن الجميع من المشاركة في السلطة السيادية للدولة في ضوء الافتراض الذي يعتبر الأفراد العاديين مؤهلون بشكل تام لحكم أنفسهم.

إن هذه المهمة الصعبة جداً (كما قلنا سابقاً) التي اضطلع بها القائد وعزم على تحقيقها برؤية عقلانية وواقعية .. رؤية لا تغيب التاريخ ولاتستنسخه .. رؤية نافذة تراعي خصائص الشعب اليمني ومحيطه العربي ومجاله العالمي ومستجدات وتحديات القرن الحادي والعشرين.. هذه المهمة التي نجح في تنفيذ أولى خطواتها الديمقراطية التي بدونها

من الصــعب بناء الدولة اليمنية المدنية الحديثة وقد آن الأوان بل وقد بدأ بالفعـل العمل على تغيير وتحديث مؤسســاتها ونحن على ثقة من انه قادر على ذلك فالإرادة و العزيمة لا تنقصــاه فالقائد الذي ذوب روحه في روح شــعبه لقادر بالفعل على تحقيق أحلامه القريبة و البعيدة.. والطريق نحو الأهــداف الكبــيرة عادة ما يكون مليء بالمصــاعب التي علينــا أن ندركها و نعمــل علــى إزالتها فليس بخــاف أن هناك قوى إنتهازيــة متخلفة، وقوى فســاد علنية ومســتترة ترى في تثبيت الدولة التي ينشــدها القائد لشــعبه شــتاتاً لها وفي تحديــث وتفعيل مؤسســاتها وتطهيرها وتنظيفها اســتلاباً لســلطاتها وتأثيراتهــا المتوارثة عرفاً تحــت ما كان يســمى موازين القوى والنعــرات المناطقية والعشــائرية والقبلية التي تمتد جذور عقلية بعضــها الى عهود الأمامة والأستعمار و تعتقد بل و تؤمن أن من الضروري أن يكون لهــا وجود في أعلى مراتــب الحكم وأنه حق من حقوقها المكتســبة تاريخياً وقد أخذ جزءاً كبيراً منها تحت ضــغط وتنامــي الوعي الاجتماعي المدني يرتــدي بدلــه الدولة الحديثــة مظهرياً ليحافظ علــى مواقعه و في الوقت نفســه يحقق لنفســه مصالح و منافع شخصــية تبدأ بالوجاهة وصولاً إلى الاســتحواذ على المال العــام والأرض والممتلكات العامة بأســاليب غاية في الخبث والذكاء واســتغلال النفوذ ولي ذراع القانون في ظل ضعف المسائلة القانونيــة والأخلاقيــة أهــم مبــادىء الديمقراطيــة التي ستشــهد الأيام القادمــة وجوداً حقيقياً لهما على ضــوء المعطيات والتوجيهات الصــارمة التــي أصــدرها القائد للأجهزة المختصــة وبالــذات نيابة الأمــوال العامة بأن تفتح ملفات الفســاد وتوصلها إلى القضاء ليقول كلمته وهذا الأمر قد

يستغرق وقتاً في ظل الظروف السياسية الراهنة المعقدة لما تنطوي عليه من إرباكات تتطلب التصرف بحكمة وأناة وصبر على قاعدة أن (السياسة فن الممكن) لكن المهم أنه قد بدأ، فنحن لا نطلب من القائد الحكيم الرئيس علي عبدالله صالح أن تكون له عصا سحرية لحل المشاكل والصعوبات التي تواجه بناء الدولة الحديثة إذا لم نتكاثف ونتضامن ونعمل بصدق إلى جانبه لأن نجاحه هو نجاح للمصلحة الوطنية العليا، وهو الراعي الأول لها وفيها مجده ومجد شعبه، أن نفهمه ونفهم رؤيته الاستراتيجية (بناء الدولة اليمنية الحديثة) عن طريق الديمقراطية الأمر الذي يجعلنا نقبل الوسائل والمعالجات التي يتخذها بحكمته المعهودة وصدق وفائه بالعهود فسجله الوطني حافل بالإنجازات التي كان قد وعد بها فنفذها محلياً وعربياً وعالمياً، فمن شهد أو سمع عن عهد الإمامة والاستعمار يعرف ويعلم مدى التخلف الشديد ومدى الانغلاق والعزلة التي عاشتها اليمن ويراها اليوم وبالذات بعد تحقيق الوحدة، يجد أن الفارق يعد من تحقيق المستحيلات أو بتعبير آخر شيء لا يصدق لكنه حدث على يد القائد الوحدوي الديمقراطي علي عبدالله صالح، إنه القائد والمشرع والمفوض بإرادة الشعب كما يقول جان جاك روسو في العقد الاجتماعي (عقل ممتاز يرى جميع أهواء الناس ولايعاني منها أي هوى ولا تكون له أية علاقة مع طبيعتها لكنه يدركها حتى أعماقها وتكون سعادته مستقلة عنا ومع ذلك يريد الاهتمام بسعادتنا أنه يعمل ويخطط اليوم ليحصد ثمار عمله في سنوات قادمة).

أن تعلم (اللعبة الديمقراطية) يقتضي بالضرورة قبولها في حركة

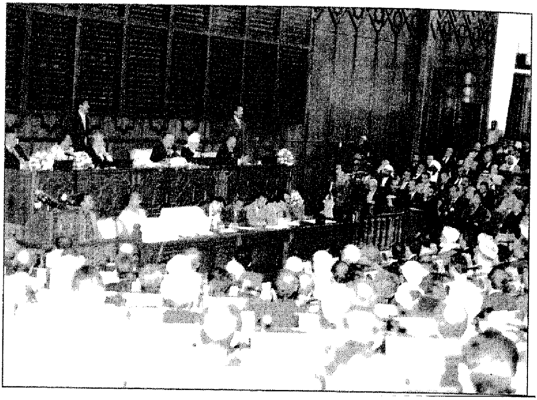

تطورها بما في ذلك الأخطاء والإخفاقات والعراقيل والصعوبات والمخاطر والخسائر التي تشوبها في بداية اللعبة، وهي من الأمور التي يعيها وتنبه لها القائد الحكيم مبكراً، وأخذ يعمل على تلافيها بمزيد من المشاركة للشعب في العملية الديمقراطية وتوسيع نطاق صلاحياته بدءاً من المراكز والمديريات والمحافظات في قانون السلطة المحلية وحتى مجلس النواب والشورى وتصحيح مسار الديمقراطية أولاً بأول، وفي الوقت نفسه اجتثاث جذور الفساد داخل وخارج السلطة في دولة يمنية قوية، دولة مركزية في السيادة ولامركزية في إدارة المجتمع.. دولة لا وجود فيها لمن هو فوق القانون مهما كان مركزه أو ماله أو وجاهته أو سلطته ونحن على يقين أن الأيام القادمة حتى وإن طالت قليلاً ستشهد التغيير الذي ينشده القائد

والشعب في ضوء ما أسفرت عنه نتائج انتخابات السلطة المحلية وآثارها الإيجابية لمستقبل الديمقراطية في اليمن لما لها من صلاحيات واسعة في إدارة شئون المحافظات وأن من حقها قانوناً عزل المحافظين إذا ما قصروا في أداء واجباتهم وكذلك عزل المدراء العموم لنفس السبب وهذا سلاح ذو حدين لكنه بيدهم إذا ما أحسنوا استخدامه للمصلحة العامة وعلى الرغم من هذه الصلاحيات الديمقراطية فقد أخذ البعض ولسنا ضدهم في ظل حرية التعبير والقبول بالرأي الآخر يشكك في فعاليتها تحت مبرر يلمح بأن الشعب اليمني ليس أهلاً أو مؤهلاً لممارسة العملية الديمقراطية في الوقت الراهن ويفضلون نظام الوصاية ولهم مبرراتهم وتصوراتهم.

إن نظام الحكم عن طريق الأوصياء البديل الدايم للديمقراطية (حكم الشعب) بدءاً من جمهورية أفلاطون الفاضلة الطوباوية ووصولاً إلى الأنظمة الشمولية والحزب الواحد والأوليغاركية بمعنى ان هناك عدداً محدداً من الساسة وجدوا وتعلموا وتدربوا على فنون الحكم وأنهم- أي الأوصياء - أدرى بمصلحة الشعب لهذا يجب أن تكون جميع السلطات بيدهم بصورة دائمة، لكن المسألة الهامة والأساسية بالنسية للشعب هي كيف يمكنه تغييرهم إذا ما أخفقوا في تنفيذ ما وعدوا به من خير للجميع، فتجارب الشعوب والأمم أثبتت بما لايدع مجالاً للشك في أن الخيار الأفضل لما فيه مصلحة الجميع هو الديمقراطية -أي تمكين الجميع من المشاركة في السلطة السيادية للدولة بوصفها مشاركة واقعية تضمن حماية حقوقهم ومصالحهم المتباينة وتتيح مجالاً واسعاً للحرية الشخصية وهي

حرية الاختيار بالاقتراع السري لانابة الحكم لمن يحصل على الأغلبية وليس الأقلية كما في خيال الأوصياء الذين يقول عنهم افلاطون أن الآلهة مزجت شيئاً من الذهب في تركيبة قدرتهم على الحكم. مع معرفتنا ان الذهب لاتصنع منه الحلي الاّ يخلطه بنسبة من النحاس.

إن فكرة حكم الاوصياء فكرة طوباوية أكثر منها واقعية وعصرية ربما كان الناس في الماضي أقل معرفة ببعضهم البعض وأقل معرفة بالعلوم والفلسفة والسياسة والشئون الاجتماعية أما حالنا اليوم والذي أصبح فيه العالم قرية صغيرة بحكم ثورة الإتصالات والمعلومات فتختلف، .. الشئ الآخر أليس الأوصياء اليوم هم أقل معرفة بمتطلبات العامة في إطار دوائرهم التخصصية الضيقة، لأن هموم واحتياجات الناس العاديين أصبحت علماً ديمقراطياً يتعلمونه بالتجربة بعد أن أصبح إتخاذ القرار بيدهم أي (الأغلبية). إن الديمقراطية تعتبر الشعب كلاً واحداً وتعتبره صاحب السيادة وقراراته ملزمة للجميع والخروج عنها عصيان لأوامر الإرادة والسيادة وهو الذي يفوض من ينوبه في الحكم وهو الذي يمكنه نزع التفويض،

والشعب اليمني بكل فئاته بما في ذلك القبيلي الذي قبل بالديمقراطية على قاعدة مبدأ حكم الأغلبية ويعترف بنتيجة الانتخابات التي شارك بالتصويت فيها كفرد كامل الأهلية والهوية، (المجتمع المدني) إن مصلحة الفرد هي الاساس، ولأن مصلحة الفرد ذات طابع اجتماعي فهو محتاج إلى المجتمع، ولحل هذه الإشكالية وجد أن من الأفضل له أن يمزج مصلحته بالمصلحة العامة التي تعود بالنفع على الجميع وهو واحد

منهم، وفي الوقت نفسه يمكنه أن يحقق مصالحه الخاصة أياً كان طابعها اقتصادي أو ثقافي أو أخلاقي في إطار عملية التنافس الفردي بما في ذلك حب الظهور والشهرة والمجد والبحث عن المال والثروة.

إن هذه المطالب الفردية مشروعة إلا إذا اعتدت على الحق العام المبين في الدستور والقوانين النافذة والأخلاق العامة.

يقول آدم سميث: ((إن كل إنسان مادام لم ينتهك القوانين أو العدالة يترك حراً تماماً لتحقيق مصالحه الخاصة بوسائله الخاصة)) لكنه يضيف ليضع ثلاثة واجبات ينبغي على الدولة القيام بها وهي:

أولاً: واجب حماية المجتمع من العنف والغزو.

ثانياً: واجب حماية كل عضو من أعضاء المجتمع بأقصى ما يمكن من الظلم والقهر من جانب أي عضو آخر فيه.

ثالثاً: واجب إقامة وصيانة أشغال عامة معينة ومؤسسات عامة معينة والتي لن يكون من مصلحة أي فرد أو مجموعة من الأفراد اقامتها والحفاظ عليها لأن ارباحها لن تغطي أبداً تكاليفها رغم أنه كثير ما تزيد أرباحها على تكاليفها بالنسبة للمجتمع الكبير)

إذا كانت هذه ملاحظات أبو الرأسمالية وصاحب فكرة حرية السوق والتجارة وهو الذي قال (أن وظيفة الدولة هي الحكم ووظيفة الاقتصاد هي أن ينتج ليوزع) إن مطالبته بتدخل الدولة في بلدان رأسمالية بمعنى الكلمة وديمقراطية كأمريكا وأوروبا اذا جازت العبارة! فما أحوجنا نحن في اليمن إلى دولة حديثة مدنية وقد خطونا خطوات في الطريق الديمقراطي.. دولة قوية وعادلة.. دولة تتصدى للفساد.. دولة تضع

مصلحة الوطن فوق كل الاعتبارات الشخصية. إن نظرة موضوعية فاحصة حتماً سترينا أن القائد يبذل أقصى جهوده في إرساء دعائمها. وأغلبية الشعب تدعم خطواته الجريئة وعلى استعداد تام للدفاع عنها كما دعمته في تثبيت الوحدة وقالت نعم لخياره الديمقراطي الذي رفع من قيمة الانسان اليمني ورفع من مكانته وكرامته وحقه في اختيار من يحكمه دون إكراه وحقه في التعبير الحر عن آرائه.

هناك نوع آخر من المعارضة لسلطة ما بعد الانتخابات - والمعارضة ضرورة وحق مقدس في إطار لعبة الديمقراطية - يعتقد ان السلطة الحالية ستستفيد من لعبة الديمقراطية لتثبيت مواقعها وتكون لها الامتيازات والمكاسب والمنافع الشخصية مستغلة تدني وعي الشعب بقواعد وشروط هذه اللعبة السهلة الصعبة في آن واحد، إضافة إلى حالة الاحباط والتشاؤم واللامبالاة وغياب المؤسسات المدنية الضاغطة التي (فركشت) نفسها وابتعدت عن الساحة وتخلت عن الوفاء والمطالبة بمصالح أعضائها ، يلمحون إلى أن السلطة القضائية طالها شئ من الفساد والتسيب والإهمال وأنهم لم يسمعوا إن المساءلة طالت أياً من المسؤولين الكبار الذين يروا أنهم مفسدون ومرتشون وبعضهم يأخذ من المال العام لأغراض شخصية دون وازع أو ضمير، نعترف دون تشاؤم أن ذلك يحدث وأن هناك أيضاً من هم في بعض مراكز السلطة مفسدون بالفعل وإذا جاز لنا القول (حتى العظم) وقد أُبعد عدد لايستهان به منهم في دورة العملية الديمقراطية الحالية لكن السؤال الهام الى متى يمكن للمفسدين أن يستمروا وقد بدأت الخطوات الديمقراطية تساعد

بـل تلعب الدور الرئيس في بناء الدولـة المدنية الحديثة بالطبع ليس العمر كله بل أقصـر بكثير، إن التأثير الفعال للديمقراطية حتماً سيبعد المتبقين مهما كانت قوة تأثيرهم فالقرار أصبح بيد الشـعب وتحت قيادة رئيسـه مؤسس الديمقراطية والأمين على تطبيقها فالبطاقة الانتخابية التي ترفع إلى مواقع السـلطة والمسـؤولية بإمكانها أن تنزل مـن تبين أن من رفعتهم في بدايـة اللعبـة الديمقراطية علـى ضـوء وعودهم البراقـة التي جاءت في برامجهم بأنهم سـيكونون في خدمة الشـعب، هـم كذابون و مخادعون و مسـتغلون وفاسـدون وليسـوا أهلاً للثقة التـي أولاها لهم هنـا يأتي دور القائد الحيكم الذي تكون لكلمته الفصل في تصحيح اتجاه مفاتيح التغيير لقواعد اللعبة الديمقراطية إنه الرئيس القائد علي عبدالله صـالح الذي اختـاره واختبره الشـعب طـوال عقدين ونيـف القائد الذي قبـل طواعية أن يقـود مسـيرة الوحـدة والديمقراطية وتحديـث الدولة التي سـبق وأن وضـع قواعد شـروطها المنسـجمة وطبيعة المجتمع المـدني اليمني الراهن الموجـود على الأرض وليسـ الموجود في الأذهان فقط كمـا يعتقد البعض، والمقصـود بالمجتمع المدني اليمني جميع التشـكيلات الاجتماعية في المدن الكبـيرة و القرى الصـغيرة بما في ذلـك المجتمعات القبليـة و أعرافها و تقاليدهـا و التنظيمات المهنية الأهلية والمؤسسـات العسـكرية والأحزاب السياسية القديمة والحديثةوالمذاهب الدينية والطرق الصوفية واليمنيون المهاجرون وجميع الجاليات التي اسـتوطنت وحصـلت على الهوية اليمنية قانونـاً، كل هذا وغـيره يدخل في إطـار اللحمة الإجتماعية التي اوصـلت الشـعب اليمني أن يكون له كيان سياسـي في وطن موحـد محدد جغرافياً

ومعترف به دولياً بمعنى أدق شعب عريق وعميق الانتماء إلى حضارة وتاريخ رفد الإنسانية بقيم حضارية وثقافية، ومآثر وشواهد شامخة حتى اليوم تشكل وتسهم في أي مشروع لنهضة مستقبلية، فإذا ما أرادت أي قوى سياسية تحلم بالتغيير (وهو حق معترف به) أن يكون لها مشروع لدولة ومجتمع مدني يمني جديد نرى أن عليها كمعيار افتراضي بأن تنطلق من المجتمع المدني الموجود وقبل ذلك الاعتراف به ومن ثم العمل على تغييره سلمياً في إطار العملية الديمقراطية والبرامج السياسية التي تبناها وحققها القائد الحكيم بعد أن حقق وحدة الأرض والشعب، ووضع مبدأ القبول بالديمقراطية كنهج وأداة للحكم بما يعني التخلي عن فكرة أن القوة هي الحق.. لقد انتقلت اليمن في عهده وبقيادته من مبدأ القوة التي كانت تمثل أنظمة الحكم الشمولية والفوضوية والحزب الواحد الحاكم المطلق إلى مبدأ الحق السياسي في (الدستور والقوانين) أي ان السلطة التشريعية تخص الشعب تنشأ بتفويض منه حكومة تكون مكلفة بتنفيذ القوانين و المحافظة على الحريات المدنية والسياسية تحت رقابة السلطة القضائية الدستورية ولمزيد من التوضيح تجدر الإشارة إلى أن الحكم في اليمن وفي الوقت الراهن أمر غاية في الصعوبة نتيجة الموروث الثقيل جداً والتباين الحاد في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي يغلب عليها الطابع المحافظ الذي يرفض التجديد في عالم يشهد متغيرات وتجديدات مذهلة أشرسها ما يسمى (العولمة) الهادفة إلغاء الهوية الوطنية مما يعني عالم بلا قيم روحية و أخلاقية و ثقافية، عالم إستهلاكي تكون الغلبة فيه للكبار و على الصغار الإ ذعان و لكي يكون الصغار كباراً فلن يكونوا

إلا بالديمقراطية وها نحن - شعب اليمن- نخطو خطواتنا الأولى فيها ولن نتراجع عنها حتى لو أكلنا التراب كما قال القائد أثناء زيارته للولايات المتحدة قبل فترة. إن ما شهدناه خلال العملية الانتخابية لمجالس السلطة المحلية والاستفتاء على التعديلات الدستورية من اختلالات و مشاكل راح ضحيتها عدد من المواطنين في بعض المحافظات، أكانت متعمدة أو عفوية، لم تكن مفاجئة بل متوقعة (وهو ما أكده القائد الحكيم في المؤتمر الصحفي الذي بثته قناة الجزيرة الفضائية) ولابد من قبولها، إذا ما تصورنا المكاسب والفوائد التي سيجنيها الشعب اليمني في المستقبل القريب والبعيد خاصة وأن التنمية الوطنية الشاملة لأي شعب - كما قلنا سابقاً- لا يمكن ان تكون بدون الديمقراطية التي من أهم شروطها الحرية والمساواة السياسية و الأخلاقية التي ينعم بها شعبنا و عليه أن لا يتخلى عن الممارسة الديمقراطية مهما كانت المحاذير و العراقيل والمصاعب وهذا بالطبع لا يلغي دراسة الاسباب التي أدت إلى ما حدث دراسة موضوعية جادة و العمل على إتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم تكرارها والاستفادة من نتائج الدراسة في الانتخابات القادمة التي ستكون فيها المنافسة قوية وقد تصل إلى حد الشراسة الأمر الذي يدعونا لوضع تصورات وصيغ جديدة (تسامحية وسيطة)لاتسمح لما حدث هذه المرة أن يحدث في المرات القادمة وذلك بالطبع دون التخلي عن العملية الديمقراطية برمتها وشروطها و قواعدها التي أجمعت عليها الأمة في الدستور النافذ وتعديلاته المستفتى عليها.

إن السنتين القادمتين زمن قصير جداً ولن يكون في مقدرة مجالس السلطة المحلية وأيضاً الحكومة المركزية تحقيق مكاسب ملموسة للشعب،

وفي تقديرنا أنها فترة اختبارية لها ايجابيات عظيمة أولها وأعظمها أن عجلات المسيرة الديمقراطية وضعت في قضبان قطارها الذي أخذ في التحرك باتجاه المستقبل بقيادة الزعيم الوحدوي الديمقراطي الرئيس علي عبدالله صالح ولأن المستقبل لايأتي ولايمكن الوصول اليه إلا بقراءة الماضي والاستفادة من دروسه الإيجابية.. كذلك ضرورة معرفة الحاضر ومشكلاته. نعتقد وهو احتمال ربما يجانبه الصواب : أن بلادنا تعاني من تخلف شديد وتدن ملحوظ في الوعي واقتصاد يغلب عليه الطابع الاكتنازي العقاري ومن جانب آخر الاستهلاكي الرفاهي (سريع الذوبان) وعلاقات شبه إقطاعية في معظم المناطق الزراعية السهلية واستحواذ شجرة (القات) على معظم الأراضي الجبلية والمدرجات ووسائل إنتاج بدائية لا توجد لها مراكز صيانة دائمة، ونقص حاد واستنزاف للموارد المائية الشحيحة وأمطار موسمية متقطعة وهناك اتجاه رأسمالي غير انتاجي معظم استثماراته في مجال تجارة الاستيراد الاستهلاكي وتجارة العقارات قصيرة العمر، لاتتوافر فيها مواد انشائية عالية المستوى وغياب المشروعات التنموية في مجال انتاج الحبوب والخضروات ذات الجودة الغذائية العالية وإهمال الثروة السمكية.. وغياب الصناعة السياحية والعبث بالبيئة الطبيعية والآثار وإهمال المدن التاريخية وعدم الحفاظ عليها .. أما التصحر فينذر بكارثة خاصة وإن بعض المدن اقتربت منها الكثبان الرملية ومن جانب آخر تزايد سكان المدن إثر الهجرات اليومية اليها واقامتها كانتونات عشوائية لا تتوفر فيها أبسط الحاجات الانسانية من ماء وكهرباء ومجاري وتعليم إضافة إلى تفشي الأمراض المعدية

الخطيرة نتيجة لهذا النقصان الحاد في الخدمات الانسانية هذه الأشياء وغيرها الكثير تدل على غياب خطط التنمية البشرية الشاملة وهناك ايضاً غياب واضح لخطط علمية مدروسة حول كيفية استخدام الثروات الطبيعية واستغلالها بعقلانية تراعي متطلبات اليوم وحاجة الأجيال القادمة وهذا يبدو أكثر وضوحاً في إخفاق الحكومات المتعاقبة من أداء مهامها و عدم قبولها بمبدأ اللا مركزية و تداخل الصلاحيات وضعف الرقابة و المساءلة على كافة الأصعدة، وتفشي ظاهرة الفساد والخيارات العشوائية المزاجية، فإذا تغير الوزير غير بدوره الجهاز الإداري بكامله نافياً بذلك الخبرة والكفاءة والتراكم وهذا بدوره جر مجال العمل إلى فقدان الوظيفة لأهم مقوماتها.. التراتب الإداري المرتبط كما قلنا - بالدراسة والخبرة العملية والتخصص.. أما مجال التعليم الذي يشكل الركيزة الأساسية للتنمية والتقدم يعاني من مشاكل كان يفترض أن تحظى بالأولوية :

١ - عدم وجود منهج موحد للتعليم طويل الأمد يتطور مع مستجدات العصر يكون للعلم الحديث النصيب الأكبر فيه.

٢ - غياب المعاهد المتخصصة في إعداد وتأهيل المدرس والذي سمح لأعداد كبيرة غير مؤهلة الانخراط في سلك التدريس.

٣ - استنزاف ميزانية التعليم وصرف الجزء الأكبر منها على الجانب الإداري وإهمال المدرس والتدريس.

٤ - ظاهرة الغش والسماح لها بالتفشي وركون الطلبة إلى سياسة (البرشمة) في جميع المراحل التعليمية.

٥ - بيع الأراضي الداخلة في ساحات المدارس وتحويلها إلى عقارات وعمارات سكني تجاري الذي أفقد المدارس مجال ميادين ممارسة النشاط والتشجير الذي ينعكس على نفسية الطالب وبالتالي تصيبها الكآبة والملل ويصبح الصف الدراسي بالنسبة له زنزانة وهناك العديد من المشاكل منها أن بعض المدارس وصل عدد الطلبة في الصف الواحد إلى مائة طالب الذي يعني توقف بناء المدارس وعدم صيانة المباني المدرسية الموجودة.

إن قراءة عميقة للدراسة النقدية والموضوعية التي أعدها المستشار الدكتور محمد عبدالمجيد القباطي المقدمة كورقة عمل إلى الدورة الخاصة بالتعليم العالي و سوق العمل بعنوان (نحو إصلاح وتطوير التعليم في اليمن) تكشف لنا مدى تدني وتخلف مستوى التعليم من الابتدائي حتى الجامعة وعلى ذكر الجامعات التي وصل عدد كلياتها (١١١) كلية يتضح ضعف علاقتها بالمجتمع وضعف مخرجاتها على الرغم من المليارات التي تصرف عليها كما يتضح أن هناك بوناً شاسعاً بين الجامعات والمجتمع والتنمية البشرية الذي لن يزال إلا بتطوير البحث العلمي التطبيقي والنظري غير المشروط الاّ بقواعده ومنطقه بإتجاه الرؤية الواقعية المستقبلية المستمد أساساً من الواقع اليمني ومشكلاته الموجودة فعلاً واستنباط أفضل الحلول العملية لها ورصد الجزء الأكبر من ميزانياتها لأغراض البحث العلمي الأكاديمي الصارم والأكثر أهمية من ذلك حرية البحث العلمي على قاعدة لستر ثرو المفكر الاقتصادي

الامريكي الكبير (المعرفة .. الخيال .. الابتكار .. التكنولوجيا) مفاتيح دخول القرن الحادي والعشرين..

اعادة النظر لعمل الأجهزة الإعلامية والمؤسسات الثقافية باتجاه الخدمة الاعلامية والثقافية التي تضيع المصلحة الوطنية المشتركة لجميع شرائح الشعب في قلب الأحداث وحقائق العصر والمتغيرات السريعة التي يشهدها العالم أولاً بأول وعدم الانحياز الكلي لطرف بعينه وممارسة حيادية إيجابية تسمح للمبدعين من الكتاب والفنانين تقديم أعمالاً فنية ذات مستوى رفيع يخاطب العقل والوجدان ينمي المبادئ الاخلاقية الوطنية للأمة، أعمالٍ فيها من النقد ما يعكس طموحاتهم للتغبير برؤية استشراقية وترك الرقابة لضمائرهم دون المساس بثوابت الأمة.

إعادة تخطيط المدن على أن يراعي فيها المجال والجمال والبيئة والذي يستدعي بالضرورة تشكيل مجالس تخطيط المدن من مهندسين وفنيين من ذوي الخبرة الهندسية الإنشائية المعمارية والجمالية تكون مخططاتهم ملزمة قانوناً بعد إقرارها في مجالس السلطة المحلية للمحافظات على أن تأخذ هذه المجالس بعين الاعتبار القاعدة الهندسية التي تقول ما مفاده أن أي بناء بقرب السواحل يجب أن يكون على بعد مائتين متر من آخر مرحلة للمد وكذا مئة وخمسين متراً من أي موقع آثاري تاريخي إضافة إلى القاعدة الذهبية الهندسية المتعارف عليها في العالم المتحضر التي تقول (إن أي بناء لأية مساحة تكون نسبة ٤٠٪ للمبنى و ٦٠٪ للفراغ وضرورة أن تخضر أكبر نسبة من الفراغ) كذلك اصدار قانون واضح ومحدد للمحميات الطبيعية وكيفية التعامل معها أكانت في البر أو البحر.

إن حمايــة البيئــة البحريــة يدخل في خطـط زيادة الدخـل القومي من الثروة السمكية وفي ذات الوقت يضمن وصول أسماك إلى المستهلك خالية من الأمراض والسموم التي تسببها الملوثات.

إن الوضع الصحي في البلاد يمكن وصفه بالكارثة إذا أخذنا على سبيل المثال مرض فيروس الكبد " B " وحده حسـب آخر الإحصـائيات وصـل عدد المصـابين بـه إلى ثلاثة ملايـين مواطن في عموم أنحـاء محافظات الجمهورية ومع ذلك لم تعلن وزارة الصـحة حالة الاسـتنفار كما لم تفعل حيـال الملاريا التي استشـرت بصـورة مفزعـة وأخذت تفتـك بالمواطنين والتيفـود والسـل والإسـهالات وغيرها فكيـف يمكننا الحديـث عن تنمية بشرية شاملة؟!. إن السياسـة الصحية لا تزال سياسية عشوائية انتقائية رغم المليارات التي تصـرفها الدولة وهناك جانب آخر من الكارثة يتصل بحياة الناس مباشـرة انه النقص الحاد في تجهيز معظم مدن الجمهورية بغـرف عمليات حديثة التقنية اجهزة وكـوادر وكذا غرف العناية المركزة هنـاك حيث يتـم إنقاذ حياة النـاس الذين يواجهون خطـر الموت المحدق والسبب أن ثلاثة أرباع الميزانية لاتذهب لإنقاذ حياة الناس التي لم توضع في أوليات مهامها.

إن الحملـة الشرسـة لإدارة الكهربـاء علـى المواطنين كانـت في منتهى القسـوة كونهـا تعـرف وتعلم علـم اليقـين أن ارتفـاع درجـات الحرارة والرطوبـة وبالـذات في المناطق السـاحلية هما السـبب في ارتفاع معدلات الاسـتهلاك وبـدلاً من عكـس قيمة الوحـدة إلى حد أدنـى في حالة زيادة الاسـتهلاك عملـت بنظـام الزيـادة التصـاعدية للوحـدة الـذي أرهـق

كاهل المواطنين الذين تشكل الكهرباء بالنسبة لهم أهم مطالب الحياة فيضطرون تحت ضغط الحاجة للكهرباء إلى سرقة التيار بطرق بدائية و البعض الآخر يستعين بموظفي الإدارة.. هنا يظهر الحجاج الكهربائي متوعداً ومهدداً (إني أرى مخالفات فإلي بالعدادات ووالله إني لقاطعها) ألا يدعو واقع الكهرباء والناس إلى مراجعة جادة وهناك العديد من الموروثات السلبية والعراقيل والمصاعب والمشاكل والتعقيدات لا يتسع المجال هنا لذكرها وهو ما يتطلب كما ذكرنا سابقاً أن نقف أمامها بكل صراحة وجدية وموضوعية ونشخصها بوضوح وقبل ذلك نعترف بها، ان الاعتراف بوجود الأمراض يسهل على الطبيب إمكانية الفحص الدقيق ومن ثم إعطاء العلاج المناسب ومتابعة نتائجه وحتماً سيشفى المجتمع اليمني وسينهض والأمل كل الأمل في حنكة، حكمة القائد الرمز الرئيس علي عبد الله صالح لتصحيح مسيرة الديمقراطية وزيادة فعاليتها في بناء الدولة المدنية الحديثة وربطها بالمشروع الحضاري التنموي الثقافي في اليمن وأنه أهل لذلك ويعذرني القارئ على الإطالة أو التهويلات وتداخل الموضوعات أو خلطها ربما في مقالي هذا بعض ما نبغض لكنه من أجل حماية الذي نحب: القائد الديمقراطية الدولة المدنية الحديثة.

التعديلات الدستورية
والسلطة المحلية
وحكمة القائد الرمز

التعديلات الدستورية والسلطة المحلية وحكمة القائد الرمز

لقد شهدت اليمن منذ فجر الوحدة المباركة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية كان بمقدمتها الارتباط الوثيق بين الوحدة والديمقراطية كشرط ضروري للتنمية والنهوض والتقدم ، هذا الخيار الصعب (في ظروف بلادنا التي عانت من الحكم الامامي والاستعمار البريطاني وسنوات التشطير المؤله آثارها) هذا الخيار الصعب الذي دعا اليه وتحمل مسؤولية حمايته وتطبيقه القائد الحكيم علي عبدالله صالح. لا، كمنة أو هبة كما يتصور البعض بل شعوراً وطنياً صادقاً منه بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقه بضرورة مشاركة الشعب في صنع القرار وأخذ على نفسه عهد مواصلة السير في هذا الطريق الصعب مهما كلفه الأمر من نكران للذات ومن الجهد المضني بعقلية جدلية محاورة تؤمن بالمتغيرات العصرية ولأن الديمقراطية هي القبول بالآخر والتنافس السلمي لتداول السلطة ومبدأ المحاسبة والفصل بين السلطات وحماية الحريات الفردية والعامة والاعتراف

بحقوق الإنسان في اطار دولة حديثة قوية.. دولة تضمن وترعى السلام الاجتماعي والسيادة المنصوص عليهما في الدستور فجاءت إنتخابات ٢٧ / ٤ / ١٩٩٣م لتدشن حكم الشعب من الشعب وإلى الشعب على قاعدة الثوابت الوطنية لا تراجع عن الوحدة ولا تنازل عن الديمقراطية المستمدة مضامينها من الشريعة الاسلامية السمحاء.. هكذا ربط مصداقية قراره بالمصلحة الوطنية العليا لهذا قال له الشعب في انتخابات رئاسة الجمهورية نعم بالأغلبية المطلقة فواصل مسيرة النهضة اليمنية الحديثة وكان أهلاً للثقة أنه قائد يتمتع بالحكمة والخبرة، إنه فخر أمتنا وصمام أمنها واستقرارها وباني دولتها الحديثة والمدافع الصلب عنها لقد خاض معارك شرسة ضد التيارات التي أرادت تقسيم وإعادة تشطير الوطن وكذا تيارات التخلف والفساد وأنهى بمبد ألاضرر ولاضرار مشاكل الحدود مع الاشقاء الجيران السعودية وعمان منتصراً لإرادة الشعب الذي وجد نفسه في المحك العملي لحماية منجزاته وطموحاته فبادر وعلى الفور لتحريك قطار الديمقراطية الذي سبق أن مهد له الطريق والوجهة الصحيحة فمن قرأ التعديلات الدستورية التي تقدم بها إلى مجلس النواب باناءة وبصيرة وعقلانية حتما ستتبدى له الرؤية المستقبلية والواقعية والشفافية التي يتمتع بها قائدنا واذا سمح لي القارئ العزيز أن أبدي بعض آرائى وملاحظاتي حول التعديلات الدستورية وقانون السلطة المحلية التي تتلخص في الاتي:

هدف التعديل في المادة (١٠) إلى إعطاء حرية التجارة والاستثمار مرونة تسمح بهما بالحركة في اكثر من اتجاة لتوفير المزيد من الفرص

والإمكانيات لنمو الاقتصادي وجاءت المادة (٣٤) المضافة للدستور لتغطي نقص في الدستور النافذ ألا وهي حماية البيئة وجعلها من مسؤولية الدولة والمجتمع واعتبارها واجب ديني ووطني على كل مواطن لان حماية البيئة من أولى المهام التي تحمي المجتمع من الاضرار التي يمكن أن تلحق به إذا لم يتم التنبية لها مبكراً ولقد أظهر التعديل في المادة (٦٤) مدى حنكة القائد فتمديد مدة مجلس النواب من أربع سنوات الى ست سنوات يعطي الفرصة لعضو المجلس أن يكتسب الخبرة ويعمل بكفاءة عالية وجعلت انتخابات مجلس النواب متزامنة مع انتخابات المجلس المحلي لإتاحة الفرصة للشعب لتكون اختياراتة عن معرفة واعية بالعملية الانتخابية من أسفل إلى أعلى وتظهر المادة (١٠٧) أن هناك مزيد

من الفرص المتاحة للأحزاب والأفراد للمشاركة في انتخابات الرئاسة وذلك من خلال خفض نسبة التزكية للمرشحين للرئاسة من (١٠ ٪) الى (٥٪) كذلك رفع الحد الأدنى للمرشحين من ٢ الى ٣ لإضافة مزيد من الحيوية في المنافسة على رئاسة الدولة أما المادة (١٣٥) فقد استبدلت بثلاث مواد تسمح لرئيس الجمهورية بتشكيل مجلس شورى من ذوي الخبرات والكفاءات والشخصيات الاجتماعية مجلس عالي الكفاءه والتخصص وستكون لاستشارتة آثار عظيمة في مجالي التشريع والقوانين المنسجمة وروح الدستور في اطار مشروع حضاري تنموي يضع اليمن على عتبة أبواب القرن الحادي والعشرين.

هكذا جاء عقل القائد الحكيم متسقاً ومتناغماًوعقل الشعب.. عقل قائد عرف عن حب إن سعادته هي في سعادة شعبة ولأنه يدرك أن سعادة الشعب تكمن في أن يحكم نفسه بنفسه فبذل أقصى الجهود لتكون الكلمة للشعب فمزج إرادته بإرادة شعبه وما قانون السلطة المحلية الا واحد منها.

إن من حق الناس أن ينتخبوا من يحكمونهم من أسفل سلم السلطة حتى أعلاه هكذا تعلم وسيتعلم الشعب كيف يحكم نفسه بنفسه.

وفي الأخير لايسعنا إلا أن نقول لقائدنا أن التاريخ حتما سيشهد لك انك حكمت اليمن في أصعب مراحلة وقدته إلى بر الأمان نعم للتعديلات الدستورية نعم لأفضل ممثلي السلطة المحلية.

كلمة الرئيس
الرمضانية وأبعادها
الإنسانية والوطنية والتنموية

كلمة الرئيس الرمضانية وأبعادها الانسانية والوطنية والتنموية

قرابة الربع قرن والرئيس علي عبدالله صالح يبذل أقصى طاقتة في سبيل إنجاح مشروعة الوطني الوحدوي التنموي الذي كلله بالديمقراطية والتعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة وفي مقدمتها الحرية الشخصيةوحرية الصحافة وتفعيل دور المعارضة البناء وقبول الرأي الاخر برحابة وسعة صدر وتسامح ويشهد له الجميع أنه قد جسدهما في العفو العام وحكمتة المعهودة ((الوطن يتسع للجميع)) وإذا عدنا (من باب التذكير) إلى ذلك اليوم الذي انتخب فيه من قبل مجلس الشعب التأسيسي بالأغلبيةالمطلقة للأصوات رئيساً للجمهورية اليمنية قائداً عاماً للقوات المسلحة ١٩٧٨/٧/١٧م وفي اليوم الثاني لانتخابة القى خطاباً متضمناً برنامجه الذي وعد فيه ببناء الدولة المركزية المدنية الحديثة دولة النظام والقانون.

وإذا ماتعمقنا في كلمته الرمضانية التي جاءت ملبية لطموحات شعبه في إصـلاح الدولة وإنعاش اقتصـادها وإتاحة المزيد من فرص الاستثمار

وفرص العمل التي توفر للناس لقمة العيش الشـريف ودعوته للتسامح والتكافل الاجتماعي التي هي من صلب الشـريعة الاسـلامية السمحاء و أذكاء مبـادئ واحدية الثورة اليمنية - سـبتمبر وأكتوبـر-ان المراقب الحصـيف حتماً سـيدرك مدى الخبرة والثقافة التي جاءت في مقدمة خطابـة أي الترحيب بالمثقفين والأسـاتذة الجامعيـين الامر الذي يعني أن المهـام الوطنيـة وقيادة المجتمع تتطلب حضـور العقل النير المحب لوطنه المشـبع بأخلاق وقيم وطنية اساسـها العلم والمعرفة وفن الإرادة السياسـية الشيء الثاني والأهم في خطابه إنكار الذات وجعل مسؤولية قيـادة وتنميـة الوطن بيد الشـعب في دعوته أن على النـاسـ وممثليهم في الحكم المحلي أن يعملوا بوجود الرئيس أو غيابه والمقصود هنا أن عليهم أن يعملوا بحب وطنهم اولاً ويحكموا ضمائرهم ويحاسبوا المخلين بالقانون وبالذات في مجال الأراضي اعتباره أموال الدوله لا يجوز اطلاقاً التلاعب بأملاكها عن طريق اسـتغلال السلطة.. وقد منع منعاً باتاً التصرف فيها دون وجـه قانـوني كذلـك الامـوال العامة وبالـذات الزكاة التـي من حق الدولـة فقط التصـرف بها وإعادة توزيعهـا في خدمة المجتمع كما قال من الذي يبني الطرقات والمستشفيات والحدائق وتوفير العلاج للأمراض المستعصـية وصـناديق الرعاية الاجتماعية؟ وهذا يعنـي أن هذه الاموال يجب أن تذهب إلى المصلحة العامة لهذا يجب توريدها لخزانة الدولة.

أمـا مايخصـ الأحـزاب فقد حثهم على أن تكـون برامجهم أكثر واقعية وأكثر قرباً من مصـالح الناس حتى يكسبوا أصواتهم إن هم أرادوا الوصـول إلى السـلطة بدلاً مـن البرامج العامـة والمتوهـة وذات الوعود

البراقـة التـي من غـير الممكـن تطبيقها وقـد أعطى العديد مـن الامثلة لبرامـج الأحـزاب في أمريكا وأوربـا وعلاقة البرامج بمشـروعات حيوية وذات أولوية في حياة النـاس أكان في مجال الصحة أو التعليم أو الخدمات المكملة أو الصـناعة أو الاسـتثمار وفرص العمل ووضـع الاسـتراتيجيات كرؤى مسـتقبلية يسـندها العلم والإحصاء والقياس واستنباط النتائج المتوقعـه والسـيناريوهات المحتملة حسـب الظرف الذي يمـر به المجتمع اليمني والدولي.

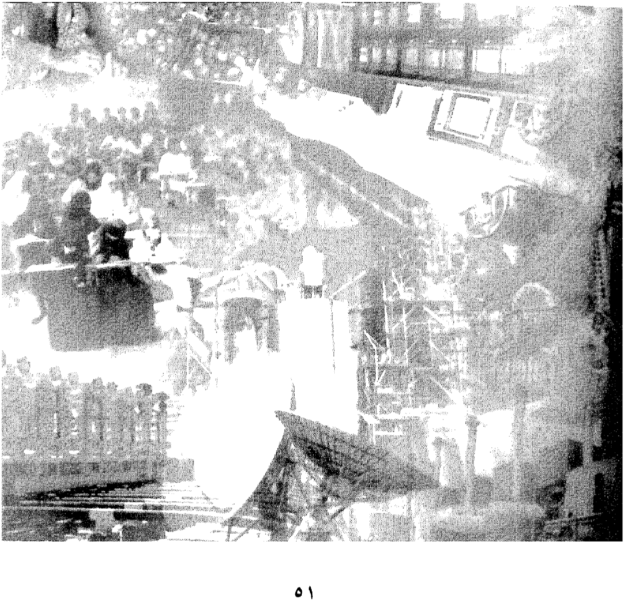

لقد تضمنت كلمة الرئيس علي عبدالله صالح في جوهرها المشروعات الحيوية التي ينبغي على مؤسسات الدولة من القاعدة وحتى القمة أن تقوم بها وعلى الاسهام التنموي للقطاع الخاص في الاستثمار المنتج ورفد الدولة بما عليه من ضرائب ورسوم تساهم في تحقيق التنمية الشاملة من منطلق وطني تعم الفائدة فيه الجميع دون استثناء من الطرقات والمدارس والمستشفيات والحدائق يستفيد منها الجميع دون تميز . لقد جاءت الكلمة صادقة ومعبرة عن طموحات الرئيس في بناء الدولة الحديثة دولة النظام والقانون التي تبناها منذ اليوم الأول لانتخابه ولا يزال حتى يومنا هذا .

الرئيس
والرؤى المستقبلية
لتشكيل البرلمان القادم

الرئيس والرؤى المستقبلية لتشكيل البرلمان القادم

كنـا قد كتبنا العديـد من المقالات في هذا الاتجـاه وكان أبرزها المقال الذي نشـرناه في صحيفة ٢٦ سبتمبر العام الماضـي بعنوان "الديمقراطية ان نقبـل الـذي نبغض من أجل حماية الذي نحـب وكنا قد اكدنا فيه حبنا للرئيس علي عبدالله صـالح رمز المحبة الوطنية والعقل النير المستشـرف لمـا يجـب ان تكـون اليمن عليـه في دولـة مدنية حديثة وتدار سـلطتها السياسـية عن طريق الحكم الديمقراطي وهـي الفكرة الجوهرية التي تبناها و طبقها منذ توليه حكم البلاد لهذا فقد أخذنا وعلى مسؤوليتنا الشخصية أن نقرأ أفكار الرئيس وبصوت عال .

لقد قرر منذ فترة طويلة محاربة الفسـاد داخل السـلطة وخارجها واعـادة التـوازن لـلإدارة السياسـية و المدنيـة بفكـره السـامي فوق الصـراعات الضـيقة الأفق والمكايـدات السياسـية قـرر أن الحرب على الفسـاد لايمكـن أن يتم بعصـا سـحرية بقـدر مايتطلـب عملاً سياسـياً وقـد عمل علـى تعديـل الدسـتور ليسـتجيب لهذه المهمـة الوطنيـة التي

بدأت بإعطاء الصلاحيات الكاملة للسلطة المحلية التي كان من أهم اشتراطاتها أن المرشحين للسلطة المحلية بالضرورة يتوافر فيهم مستوى تعليمي لايقل عن الثانوية العامة وخبرة إداريه لاتقل عن خمسة أعوام أما الشق الآخر وهو مجلس الشورى أو مكان يسمى (المجلس الاستشاري) الذي تم اختياره بعناية فائقة جُمعت في اطاره المهارات والعقول المستنيرة والعقول ذات الخبرات السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية بقيادة رئيس الوزراء السابق المخضرم عبد العزيزعبد الغني. أما الحكومة هي الأخرى قد فعّل دورها وغذاها بالكوادر المجربة بقيادة الأستاذ عبد القادر باجمال الذي اثبت جدارته في ادارتها وبالذات في هذه الظروف الصعبة التي تمربها اليمن والعالم العربي بعد ١١ سبتمبر بنيويوك.

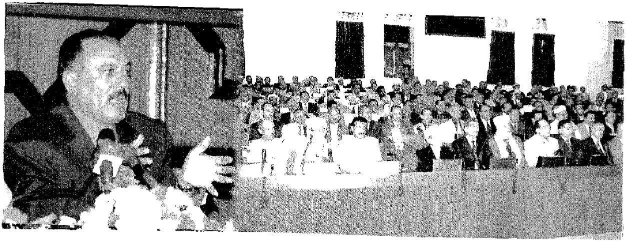

إن الفكر السياسي للرئيس عبارة عن حلقات مترابطة لاتفصل بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولاتقسم السلطة بل تجعلها إدارات مترابطة يخدم كل فرع منها الآخر. فالسلطات الثلاث مجلس النواب والسلطة التنفيذية "الحكومة" والسلطة القضائية لابد ان تراقب كل

واحـدة منها الأخرى وتعمل كل منها في اطار المصـلحة الوطنية المشـتركة التـي اوكلت لها عن طريق الاقتـراع (الانتخابات+البرامج) ولهذا وكما قلنا ان قـراءة مـاذا يفكر الرئيس لـن تكون قراءة خارج المنطق الذي هو نسـق تفكير القائد واحدية الثورة وواحدية الفكر الذي يضـع الوطن والمواطنين فوق كل الاعتبارات الشخصية وغيرها مما ذكرنا في مقالاتنا السابقة.

إذن وعلـى ضـوء ما يفكـر القائد ونحن معـه نعتقـد أن تركيبة مجلس النواب القادم لابد وأن تنسـجم وواحدية الثورة وواحدية الوطن وواحدية المصـلحة العليا والرؤى والتناغم والانسـجام في نسـق رائع يقوده الرئيس المتمثلـة في برنامجه الانتخابي الذي نجزم أنه حقق أعلى نسـبة مما وعد فيه.

ولنكـن اكثر صـراحة إن تشـكيلة مجلس النواب القادم سـتكون ملبية لطموحـات الشـعب والقائد وبما أن الشـعب دائماً يجدد نفسـة وكذا فكر القائد فحتماً سـيكون التجديد في التركيبة القادمة التي ستحقق التوازن الوطني العقلاني القانوني تجسيداً للدستور والمصلحة الوطنية.

ومـا دعوتـه للاصـطفاف الوطنـي ونبـذ العنف والتطـرف إلا مؤشـراً لإنتخابات سلمية نزيهة.

الرئيس..
وواحدية الثورة
الفكرة والتطبيق العلمي

الرئيس.. وواحدية الثورة
الفكرة والتطبيق العلمي

لماذا استغرق الرئيس علي عبدالله صالح كل هذة المدة ليعلن واحدية الثورة؟ وماهو الهدف الرئيسي من وراء الفكرة لقد اكتملت الشروط الرئيسية التي سمحت بأن يعلن الرئيس واحدية الثورة والوطن .. إن الأهداف النبيلة السامية العظيمة تتطلب رجالاً في مستواها وأحد أبرز هؤلاء الرجال الرئيس علي عبدالله صالح الذي حقق الحلم اليمني إعادة تحقيق الوحدة اليمنية التي كادت أن تعصف بها قوى الردة والانفصال وكان الرئيس حازماً قاطعاً لاتراجع عن الوحدة مهما كان الثمن وبالفعل إلتف الشعب حول قائده وتحقق النصر للشرعية فبعقله النافذ وبصيرته الوضاءة والتي لم يكتف بالنصر لأن النصر كان بالنسبة له وللشعب أهداف كبيرة تقف في مقدمتها الإدارة السياسية وأدائها وأعلن وعلى الفور بأن الشعب وبعد أن توحد يجب أن يحكم نفسه بنفسه فكان خياره الحكم الديمقراطي وجاءت انتخابات ٢٧ ابريل ١٩٩٧م لتضع حداً وإلى الابد لمأساة التشطير وتفتح الباب واسعاً أمام الخيارات والمعايير الديمقراطية وهي المهمة الصعبة.

إن القتال يمكن الحشد له وبالسرعة المطلوب لكنها الديمقراطية والمراحل التي على القائد والشعب أن يقطعاها في تريث واناءة وصبر نافذ وبالديمقراطية استبعد القائد الفكرة القديمة التقسيم السياسي جنوباً وشمالاً التي كانت على حساب مصالح الشعب العليا في العيش على أمن واحدة ودولة واحدة تمتزج فيها الادارة الكلية ففوض الشعب الرئيس علي عبدالله صالح ادارة السلطة السياسية كاملة وعلى كامل التراب التي تمثلت في الانتخابات الرئاسية التي حظى بها على الثقة المطلقة لإدارة الدولة وكان أهلاً لذلك وتم تعديل الدستور ليستجيب للسيادة الموحدة و التفويض الكامل لتسير دفة الحكم ولأن القائد يعرف تمام المعرفة أن حكم الشعب لنفسة لايتم برجل واحد فلابد من مشاركة سلطات نيابية تشارك في الحكم ولابد لقائد ملهم أن يوجه هذه المشاركة في الطريق الذي رسمه منذ توليه الحكم دوله مركزية حديثة دولة النظام والقانون فأخذ على عاتقه مسؤولية تحقيقها.

اذن كان طبيعياً إن تأخر فكرة واحدية الثورة لهذه الايام التي تمت فيها الشروط الأولية الوحدة والديمقراطية والتنمية الشاملة .. لاتنمية شاملة ولا ديمقراطية دون واحدية الثورة التي فيها يتفقد الوطن بكامله دون تمييز لجنوب وشمال بالمعنى السياسي السابق بل رؤية واحدة للوطن كل الوطن كل الشعب في مجال التطبيق لواحدية الثورة والوطن وقد وجه الحكومة باعتماد معيار العدالة في توزيع مشاريع التنمية ليعم خيرها على كل أبناء الوطن في كل رقعة منه شهدها العمران، كانت مدن الريف او قُراه أو المدن الكبيرة أو المناطق الصحراوية.

المواطن هوالمواطن سكن الريف أم سكن المدينة فله حقوق إنسانية اعترف

بها و طبقها القائد و أعلن لها وزارة خاصة تعني بحقوق الانسان دون التخلي عن قيمنا الإسلامية وشريعة محمد صلى الله عليه وسلم التي هي اصل مكارم الاخلاق والقيم النبيلة و الحقوق المتساوية وهنا يمكننا أن نصرح وبملء الفم أن القائد لم يكتف بالحكم والجلوس في انتظار التقارير بل نزل بنفسه لتفقد احوال الشعب والاستماع لمشاكله وطموحاتة واصدر توجيهاتة السامية للجهات المختصة بسرعة التنفيذ لما هو مقر بالخطط وإضافة ماهو ممكن وقابل للتطبيق بما يكفل التوازن الاقتصادي والاجتماعي ويفتح الباب للمشاركة في التنمية على مبدأ مصداقية التنفيذ لقد كان الرئيس واضحاً إلى حد الشفافية مع المواطنين وكانوا أيضاً صادقين مع رئيسهم ولم يرسم لهم أحلام وردية بل دعاهم لتحقيقها بالعمل المشترك المنظم وتفعيل

العمل المؤسسي على ارضية واحدية الثورة بعيداً عن موروثات الماضي السلبي .. وأصدق وأنبل دعوة وجهها في جولته الرمضانية التي تضمنت فهمه العميق لمفهوم المجتمع المدني والمؤسسات المدنية وضرورة توحيد العمل المؤسسي والحزبي في اطار المجتمع بعيدا عن التعصب الأعمى للمصالح الضيقة لكل حزب وأن تعمل على تحقيق الاهداف الكبيرة للشعب وتحقيق التنمية الشاملة في إطار العملية الديمقراطية وان يكون الخيار القادم لمجلس النواب خياراً لأفضل وأنبل وأخلص العقول الوطنية النيرة التي ستترجم الطموحات في التشريع والقدرة والحكمة على مراقبة الحكومة لانجاز المهام التي جاءت في البرامج التي صوّت عليها الشعب والشعب لايخطىء وبصيرة القائد تدعم وترعى الإرادة السياسية وتوجهها نحو الأهداف العظيمة للشعب اليمني والأمة العربية.

الرئيس
وواحدية الوطن

الـــرئيـــس وواحديـة الوطن

كنـا قـد تناولنـا في مقال سـابق فكرة واحديـة الثورة بعنـوان الرئيس وواحديـة الثـورة ، واليوم نتناول الشـق الآخر والأهم من فكـره ، واحدية الوطـن والدور المتميز الذي قام بـه لتحقيق هذه المهمة التاريخية انطلاقاً مـن أهمية دور الفـرد في التاريخ فالظروف التي تمر بها اليمن هذه الأيام تسـتدعي هذا الـدور كضـرورة وحتمية تاريخيـة كحال بسـمارك القائد الألمـاني الفـذ في توحيد المانيا وكـذا القائد الإيطـالي غالبيري في توحيد ايطاليـا ليلحقـا بركب انجلترا وفرنسـا ، ومعروف عنهمـا أنهما كان من القـوة والشـجاعة والإرادة والحـزم والحـب اللامتناهـي لوطنيهما وهي صـفات لاتنقص رئيسنا وقائدنا ، فأزالا الأخشاب المعيقة لحركة التجارة والنهضـة الزراعيـة والصـناعية ، ومافعلـه الرئيس علي عبدالله صـالح لايقـل أهميـة عما فعـلاه وهذا من باب الإنصـاف لرجل قضـى ربع قرن يدير دفة الحكم في سـبيل تحقيق الحلم اليمني إعادة وحدته وبناء الدولة المدنيـة الحديثة، كانت اليمـن في بداية تولية الحكـم أرض ممزقة ودولة ضـعيفة مؤسسـاتها ومحـدودة مواردهـا ودولة آخـرى في الجنوب تحكم

بنظام الحزب الواحد الشمولي الذي انهكته الحروب المناطقية والحزبية والأيديولوجية التي لم تراعي خصائص الشعب اليمني ومانتج عنها من حروب نترك للمؤرخين المحايدين تقييم ما نتج عنها .

أن ماحدث في الربع القرن الماضي وبالذات بعد الوحدة وحتى اليوم فالبون شاسع وقد كتبنا عنه في مقالات عديدة سابقة ، هنا يحق لنا أن نقول أن الرجل دخل التاريخ من أوسع أبوابه تحقيق وحدة الوطن ووحدة شعبه ووحدة السلطة السيادية ونختزلها هنا .. واحدية الوطن .. التي أتخذ قراره فيها بوعي وإدراك عميقين أن لاتقدم لوطن دون وحدته ولاوحدة دون دولة قوية ولادولة قوية دون ديمقراطية ولاديمقراطية دون حرية وتعددية ولا تعددية دون تداول سلمي للسلطة فتحمل المسؤولية وبشجاعة وبصيرة نافذة وعقل متجدد لتحقيق هذه الأهداف الوطنية السامية والنبيلة ولاننسى أنه قبل ذلك كان قد وضع وفي وقت مبكر تحديث وتطوير مؤسسات الدولة السيادية المدنية والدفاعية والأمنية وتشجيع مؤسسات المجتمع الأهلي وتفاصيل ذلك نجدها في برنامجه الانتخابي وبرنامج المؤتمر الشعبي المستمد من روحه ، قد تبدو هذه العملية لقصيري النظر أنها بطيئة لكنها في الحقيقة تسير بخطوات ثابتة وفعالة ومستمرة وحتماً ستظهر نتائجها بصورة أكثر فعالية في الأيام القريبة القادمة وبالذات بعد الإنتخابات النيابية في أبريل القادم من هذا العام فالأحداث الأخيرة وماسبقها أيٌ كانت تسميتها جرائم جسيمة أو إرهابية أو تخريبية أستهدفت زعزعة أمن الوطن وعرقلة التنمية الشاملة وتشويه سمعة اليمن عربياً ودولياً فهنا لاتهاون فإذا كان القائد متسامح

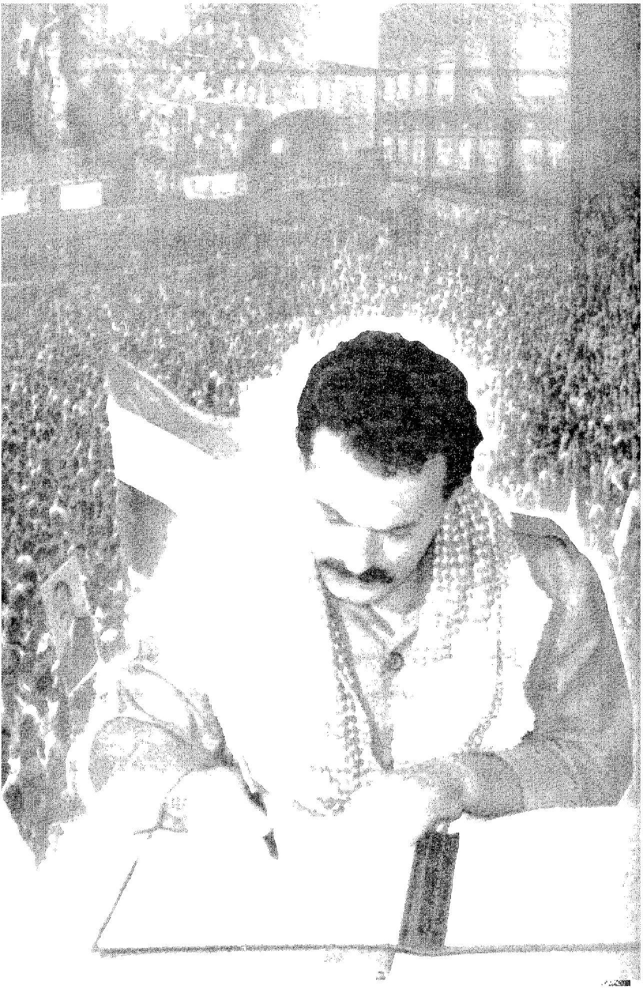

مع الأفكار حتى وإن كانت كما يقول البعض هدامة أو سيئة المعنى أو معارضة وغير بناءة فضرورات النهج الديمقراطي تقتضيها تلك مسألة قابلة للحوار والجدل أما الأفعال الإجرامية الهدامة فقد آن الأوان للقائد أن يلبس القفاز الحديدي ليضرب وبقوة مدبري ومرتكبي تلك الأفعال واقتلاع جذورها لضمان أمن وواحدية الوطن فهذه جرائم لاتهاون معها البتة فالدستور والقوانين النافذة تعطيانه هذا الحق وأن يستخدمه قبل فوات الأوان فقد طالبت بها الجماهير الغاضبة في مسيراتها على طول وعرض الوطن لاتهاون ولاتهادن مع الإرهاب والتطرف والعنف أياً كان مصدره ونحن على ثقة تامة من أنه سيفعل وستكون ضربته موجعة لأعداء واحدية الوطن وأمنه وإستقراره نحن هنا نقرأ أفكار القائد المتسقة وفكره العظيم وحبه اللامتناهي لضمان واحدية الوطن وتعدد رؤى أبناءه للتغيير سلمياً لهذا اليوم وبعد كل هذا نضع معه واحدية الوطن في المرتبة الأولى من الوعي الوطني والسياسي والاجتماعي والثقافي وطن واحد يتسع للجميع ويتسع لطموحات الجميع وأفكار ورؤى الجميع أياً كانت زواياهم ومعايرهم ومناهجهم للنهوض به وتغييره نحو الأفضل لنضع هذه المعادلة الصحيحة من وجهة نظرنا وسنستخدم مفهوم المجتمع المدني الذي نقصد به التكون التاريخي للشعب اليمني على هذه الأرض (اليمن) بكل تشكيلاته من البنى السابقة والجديدة مما لايعني أن البنى الاجتماعية الحديثة تلغي القديمة أي محو البنى المدنية السابقة أي أشكال التنظيم الديني والقبلي والعائلي والأسري التي عرفتها اليمن منذ القدم قبل تكوين الدولة الحديثة كما يقول برهان غليوم إنما تسمح بتوسيع دائرة

التساكن والتعايش البشري وفي ذات الوقت خلق أطر أكثر فعالية في بناء المجتمع السياسي الكبير القادر على توفير شروط التراكم الضروري للتنمية الحضارية التي تستدعي إصطفاف وطني لكل أبناء الوطن يتفق فيه على القواسم المشتركة نبذ العنف والإرهاب والتطرف ووضع أمن واستقرار اليمن من أولويات شروط التنمية الشاملة أن السياسة لاتحتاج كي تقوم بمهامها الحديثة إلى إلغاء البنى المدنية قبل السياسة لكنها تتقدم بمبادئ أسمى ومؤسسات أكثر فعالية تتيح توحيد هذه البنى المدنية قديمها وحديثها وجمعها تحت رايتها وهذا مافعله ويفعله الرئيس علي عبدالله صالح بدفع الدولة المدنية الحديثة (السياسية) على حل التناقضات سلمياً التي نجمت وستنجم عن صراعاته الطبيعية فمن خصائص المجتمع المدني أنه متعدد وتعددي الذي يعني التناثر والتنافر والصدام والتناقض ، لقد أستطاع الرئيس القائد أن يجعل هذا المجموع المتنافر والمتناثر يتصرف كوحدة وينتج إرادة واحدة بدءً من الاستفتاء على الدستور وتعديلاته والوصول إلى السلطة وتداولها سلمياً وفي ذات الوقت فرض هيبة دولة القانون والنظام وتفعيل مؤسساتها والسماح لمعارضة حقيقية تمارس حقها الدستوري بكامل الحرية شرطها التعايش السلمي ونبذ العنف التناحري والتطرف أياً كان لونهما .. لهذا نقول مع القائد واحدية الوطن وتعددية خيارات التغيير نحو الأفضل فلا ضرر ولاخوف أن تكون هناك أحلام أياً كانت أطيافها لأننا مع الحكمة العظيمة للقدماء (أمة لاتحلم حتماً هالكة) ولأن الرئيس هو الآخر رجل وطني حالم يسعى ونحن معه لتحقيق حلمه اليمني الكبير بناء الدولة المدنية

الحديثة سلمياً وعلى كامل تراب اليمن ربما نكون مصيبين إذا قلنا على نار هادئة .. إن التاريخ لايعلم الناس إذا هم لم يتمعنوا فيه ويستفيدو من دروسه وبعقلية نافذة ومستشرقة بنهجية وشفافية .. عندما تمت الوحدة الاندماجية الكاملة وبإرادة الشعب ووقع الإختيار أن يكون رئيس الدولة الموحدة على الأرض الموحدة القائد المجرب الحكيم علي عبدالله صالح وارتفع علم اليمن الموحد وعم الفرح الشعب كله بل والأمة العربية جمعاء .. وماهي سنوات قليلة فإذا بالوضع يتفجر وبدأت الأزمة أزمة التقاسم غير المتوازي والمصلحة الوطنية العليا المتفق عليها، لكن أن يكون للوطن الواحد رئيسين ودولتين فهذا أمر يعني العودة إلى التشطير فتدخلت العديد من القوى الوطنية الوحدوية والعديد من القادة العرب الذين رأوا في الوحدة اليمنية بداية طيبة لوحدة الأمة العربية ومثالاً سلمياً يحتذى به لإقناع الطرف الآخر العودة إلى الحوار في إطار الوحدة وتسوية الخلافات أياً كانت دون التفريط بالوحدة إلاّ أن الطرف الآخر رفض الحوار وفي ذات الوقت أعد العدة للحرب وأعلن الانفصال فما كان أمام القائد خياراً آخراً فأتخذ قراره الحكيم إذا كانت الحرب ستفرض على الشرعية المبدئية الوحدوية فلنستعد لها ونخوضها مهما كانت التضحيات والخسائر فهب الشعب بكافة فئاته وأعلن وقوفه إلى جانب واحدية الوطن وسلطته الشرعية وقامت الحرب وأنتصرت الشرعية وانتصرت إرادة الشعب الذي قال لاوالف لا للإنفصال وتوج النصر في السابع من يوليو عام ١٩٩٤م ولسنا هنا بصدد تفاصيل تلك الحرب المؤلمة التي استنزفت الكثير من موارد وطاقات الشعب التي كان يدخرها للبناء والتنمية .. ولأن القائد

المنتصـر للشـرعية الوحدوية لم يكن مزهواً بالنصـر ولاحاقـداً على من حاربـوه ولم تدر بخلده فكرة الانتقـام كما كان حادثاً في حروب الخلافات والصـراعات الحزبية في الجنوب ذات الطابع المناطقي التي راح ضحيتها الآلاف من ابناء الشعب اليمني فعلى الفور أصدر القائد عفوه العام وصفح عنهم واعتبرها درساً لهم في التطاول على واحدية الوطن وسمح لمن هرب منهـم بالعودة إلى وطنهـم والعمل بما في ذلك العمل السياسـي والحزبي عمـلاً بمبدأ التعدديـة مهما كانت أفكارهم واتجاههم العقائدي شـريطة عدم الخروج عن واحدية الوطن وهو الشـرط الذي أتفق عليه في دسـتور دولة الوحدة إلى هنا والفكرة لاتزال في حاجة إلى مزيد من التوضـيح إن من يوحد وطنـاً ظل قروناً طويلة ممزقاً وطنـاً انهكته الحروب الخارجية والداخليـة ومـن ثم يعيد بنائه على أسـس عصـرية حديثـة ويحمية بكل إخلاص وتفانٍ يستحق أن يكون رئيساً وقائداً له ولأن الرئيس علي عبدالله صـالح ليس مـن القادة الأنانيين المتعطشـين للسـلطة أو منتهزي الفرص وهـي سـانحة بيـده، قـرر وبـإرادة حرة فيهـا عقليـة خيـارات ومعايير الديمقراطيـة التي أرتضـاها لنفسـه ولشـعبه أن يكون هـذا الحق خياراً شـعبياً فأعلن عن الانتخابات الرئاسية ولدورتين فقط والتنافس عليها مع من يجد في نفسـه الكفاءة .. تنافس مقرون بوعود برامجية محددة سـلفاً وتمـت الإنتخابـات وفق الشـروط الدسـتورية وفاز الرئيـس علي عبدالله صـالح وبرنامجـه بأغلبية تجـاوزت ٩٠ ٪ وهي ثقة وحـب عاليين وأخذت عجلـة التنمية تدور بإتجاه التقدم مما يعني مشـاركة كافة أبناء الشـعب فيها وعملاً بالدستور وما جاء في برنامجه الانتخابي كان لابد من السماح

لآلية جديدة تشارك في الحكم والتنمية ودار صراع عنيف وشد وجذب وراء الكواليس وأحياناً علناً حول تنفيذ قانون السلطة المحلية على الأرض لتكتمل مؤسسات المجتمع المدني الحديث فإنجاز القائد وبإصرار وجدية لتطبيق قانون السلطة المحلية ومجالسها المنتخبة وإعطاءها الصلاحيات والدعم المالي لإدارة المحافظات بعيداً عن المركزية الشديدة دون أن تلغي المؤسسات السيادية ونجحت التجربة والانتخابات في العشرين من فبراير ٢٠٠١ وبالفعل أصبحت المجالس المحلية قادرة على حل العديد من الصعوبات التي تواجه المحافظات على الرغم من الفترة الزمنية القصيرة وهي فترة غير كافية لتقييمها لهذا علينا أن ندعمها فقد سمعنا أن الرئيس القائد في لقائه الأخير بقادة المجالس المحلية قال لهم انتزعوا صلاحياتكم الهادفة مصلحة التنمية لمحافظاتكم التي حتماً ستصب في إطار مشروع التنمية الوطنية الشاملة وأنا على ثقة من أنكم لقادرون وقد أعطيت توجيهاتي للحكومة لتذليل كافة الصعوبات التي قد تعترضكم كونوا صناع المجتمع المدني الحديث . وإذا فهمنا مغزى كلمات الرئيس فهي تعني في جوهرها أن تحديث المجتمع المدني يبدأ من تفعيل دور المجالس المحلية التي بإمكانها تحقيق مصداقية العملية الديمقراطية وأن الشعب قادراً بالفعل على حكم نفسه بنفسه . هكذا أخذت عجلة التنمية تدور في كافة إتجاهات الوطن يقودها الرئيس علي عبدالله صالح بحنكته وحكمته المعهودتين نحو بر الأمان على الرغم من المتغيرات العالمية العنيفة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تمخض عنها من اختلالات وتردي في الاقتصاد العالمي واثارة الجانبية المدمرة على الدول النامية ونحن من

بينهـا ولأنك أهــلاً للقيادة فقد أتخـذت القرارات الصـائبة وفي الأوقات المناسبة وجنبت اليمن هجمات شرسة كادت أن تعصف به .

وإذا كان لنا من كلمة أخيرة فقد قلتها « الوطن يتسـع للجميع » لأن قلبك الكبير وعقلك السـامي النير يتسـعان ويكبران بكبر وإتسـاع الوطن وإنك عظيـم بعظمة شـعبك الـذي يحبك وتحبـه .. أطـال الله في عمرك الذي كرسته وستكرسه لخدمة هذا الوطن وواحديته وأمنه ورخائه .

الكاتبة في سطور

- مها حسين السيد محمد
- من مواليد ١٩٧٣م
- بكالوريوس آداب جامعة عدن
- باحثة اجتماعية في صندوق الرعاية الاجتماعية
- لها كتابات عديدة في النقد الادبي والفني بالصحف المحلية.

الفهرس

١	تقديم	١٥
٢	تقديم الطبعة الثانية	١٧
٣	الديمقراطية : أن نقبل الذي نبغض من أجل حماية الذي نحب	٢١
٤	التعديلات الدستورية والمجالس المحلية وحكمة القائد الرمز	٤١
٥	كلمة الرئيس الرمضانية وأبعادها الإنسانية والوطنية والتنموية	٤٧
٦	الرئيس والرؤى المستقبلية لتشكيل البرلمان القادم	٥٣
٧	الرئيس وواحدية الثورة .. الفكرة والتطبيق العملي	٥٩
٨	الرئيس وواحدية الوطن	٦٥

الطبعـــة الثانيـــة

رقم الإيداع

(٩٤-٣-٢٠٠٣م)

تاريخ الإصدار

٢٥/٥/٢٠٠٣م

الاخراج والتصميم:

كمبيوتر جرافيك التوجيه المعنوي

مروه علي الهيثمي

الطباعة وفرز الألوان :

مطابع دائرة التوجيه المعنوي
ص.ب (١٧) صنعاء- الجمهورية اليمنية

هاتف : ٢٦٢٦٢٦/ ٢٦٢٦٢٨ - ١-٩٦٧+

فاكس : ٢٧٤٣٤١ - ١- ٩٦٧+

بريد إليكتروني :

26sept@y. net.ye

المحبة.. التسامح.. الخير

الشجاعة.. الحكمة.. العدل

من صفاته..

فلنتعلم منه

لنكن أمة توحدت في قائد جعل

خيارها أن تحكم نفسها بنفسها

أنه رائد الديمقراطية والتنمية

القائد الرمز

علي عبدالله صالح

مها

.309
2
653s
003
0685223